المصدر: الاهرام
التاريخ : ١٩٣١/١/٣١

المتحف القبطي

نص القانون الصادر بجعله متحفا قوميا

لماذا عدل مجلس ادارته — حول مدير البطركخانة

نص المرسوم بقانون

ننشر فيما يلي المرسوم بقانون الصادر بالحاق المتحف القبطي باملاك الدولة وهذا نصه : —

نحن فؤاد الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على امرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ، ونظرا لان المتحف القبطي الملحق بكنيسة العذراء للاقباط الارثوذكس بمصر القديمة انما يعتبر معهدا قوميا ومن اجل ذلك يجب رعايته وتنظيمه لضمان تقدمه ونجاحه

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية وموافقة رأي مجلس الوزراء ، رسمنا بما هو آت :

المادة الاولى — يلحق باملاك الدولة العامة «المتحف القبطي» التابع لكنيسة العذراء بمصر القديمة للاقباط الارثوذكس المعروفة « بالمعلقة » مع جميع الاشياء الموجودة حالا بالمتحف او التي ستوجد به في المستقبل . وذلك دون المساس بما للكنائس من حق الوقف على المتحف والاشياء المذكورة

ولا يجوز التصرف بطريق الهبة أو البيع أو البدل أو باي طريق آخر في المتحف والاشياء المذكورة التي تظل دائما معرضة للجمهور .

المادة الثانية — يتبع المتحف وزارة المعارف العمومية . ويكون له مجلس ادارة وامين وعهدة .

المادة الثالثة — يشكل مجلس الادارة من احد عشر عضوا : —

وكيل وزارة المعارف العمومية رئيسا والمدير العام لمصلحة الاثار ومدير دار الاثار العربية وامين المتحف واحد علماء الاثار القبطية يعين بقرار وزاري وعضوين يعينان بقرار وزاري لمدة ثلاث سنوات واربعة اعضاء يعينون كذلك بقرار وزاري لمدة ثلاث سنوات بعد أخذ رأي بطريرك الاقباط الارثوذكس والمجلس الملي . اعضاء

ويجوز اعادة تعيين هؤلاء الاعضاء الستة كلما انتهت مدة عضويتهم

وتكون الرياسة الفخرية لمجلس ادارة المتحف للبطريرك

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المادة الرابعة — يختص مجلس الادارة بما يأتي :

١ — تعهد المتحف وصيانته

٢ — قيد أشياء المتحف بسجلاته وإصلاح هذه الاشياء عند الاقتضاء

٣ — الحصول على الاشياء الثمينة المملوكة للكنائس والاديرة لحفظها بالمتحف وذلك بالاتفاق مع البطريرك والمجلس الملي

٤ — شراء الاشياء ذات القيمة التاريخية أو الفنية أو الاثرية من الوجهة القبطية .

٥ — قبول الهبات والوصايا التى تصدر للمتحف .

٦ — ادارة اموال المتحف وتحصيل ريعها وقبض غلة الاعيان التى قد توقف عليه .

٧ — تحديد رسم الدخول

٨ — تحضير ميزانية المتحف

٩ — انشاء الوظائف الثانوية بالمتحف واعتماد التعيين فيها

١٠ — وضع لوائحه الداخلية

ويجب عرض قرارات المجلس التي تتصل بالمسائل المالية على وزير المعارف العمومية لاعتمادها .

المادة الخامسة — يعين أمين المتحف بقرار من مجلس الوزراء بناء على طلب وزير المعارف العمومية ويختص أمين المتحف بما يأتي

١ — ادارة المتحف

٢ — تمثيله أمام جهات الادارة والمحاكم

٣ — تعيين وترقية ورفت الموظفين بموافقة رأي مجلس الادارة .

٤ — تنفيذ قرارات هذا المجلس

المادة السادسة — يعين العهدة بقرار وزاري ويختار من بين ثلاثة أشخاص على الاقل يرشحهم البطريرك وتكون اشياء المتحف فى عهدته وينوب عن الامين في غيابه

المادة السابعة — تتكون ايرادات المتحف من الوجوه الآتية :

١ — غلة الاعيان الموقوفة عليه .

٢ — اعانة سنوية من الحكومة .

٣ — رسم الدخول .

٤ — ما يتحصل من بيع دليل المتحف ومن رسوم الاستنساخ بطريقة التصوير الشمسي او غيرها من الطرق .

٥ — الهبات والوصايا .

المادة الثامنة — بمجرد نشر هذا القانون تقوم لجنة بجرد محتويات المتحف جردا تفصيليا ، وتشكل هذه اللجنة من أحد أعضاء المجلس يختاره وزير المعارف العمومية وأمين المتحف والعهدة .

المادة التاسعة — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

***

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ومما يذكر في هذا الشان ان مشروع القانون الذي عرض على مجلس الوزراء كان ينص فيما يتعلق بالهيئة التى تؤلف لادارة المتحف على ماياتي :

« يتولى النظر في شؤون المتحف مجلس ادارة يعينه مجلس الوزراء ويؤلف من وكيل وزارة المعارف والمدير العام لمصلحة الاثار العربية وعالم في الاثار القبطية يعينه وزير المعارف وأربعة اعضاء يعينهم وزير المعارف لمدة ثلاث سنين قابلة للتجديد ويختارهم من ١٢ شخصا يرشحهم لهذا الغرض بطريرك الاقباط الارثوذكس وتكون الرياسة الفخرية في هذا المجلس للبطريرك نفسه»

ولكن المجلس غير طريقة تاليف مجلس الادارة على النحو الوارد في المرسوم وذلك لان معالي وزير الحقانية ابلغه ان معالى يوسف سليمان باشا وحضرة كامل ابراهيم بك قابلا معاليه بصفته رئيس اللجنة التشريعية طالبين ان يكون ترشيح الـ١٢ شخصا بموافقة المجلس الملي ايضا لا بواسطة غبطة البطريرك وحده لان لائحة سنة ١٨٨٣ تنص على ان للمجلس الملي حق حصر الامتعة الموجودة بالكنائس والاشياء التي بالمتحف القبطي وان كانت غير موجودة في كنائس الا انها كنائسية ولها علاقة بالكنائس

ونظر مجلس الوزراء في هذا الامر ورأى ان الخلاف السائد الان بين البطريرك والمجلس الملي يجعل الاتفاق على الـ١٢ شخصا الذين يرشحون متعذراً وقد يؤدي الى توسيع شقة الخلاف وكانت النتيجة ان عدل القانون وجعل مجلس الادارة مؤلفا من وكيل المعارف ومدير الاثار التاريخية ومدير دار الاثار القبطية وعالم في الاثار القبطية يعينه وزير المعارف لمدة ثلاث سنين قابلة للتجديد واربعة اعضاء يختارهم وزير المعارف بعد أخذ رأي البطريرك والمجلس الملي بصفة استشارية — أي أن وزير المعارف غير مقيد بذلك بحيث اذا اختلف البطريرك والمجلس الملي على اختيار المرشحين لا تقف المسألة عند هذا. فكان من نتيجة المسعى المتقدم لدى وزير الحقانية ان ضاع على الطائفة القبطية الحق الذي كان يتضمنه المشروع الاول من انه يتحتم على وزير المعارف اختيار الاعضاء الاربعة ممن يرشحهم البطريرك

واتصل بنا ان مناقشة مجلس الوزراء في هذا الامر جرت الى تقرير تعيين عضوين آخرين في مجلس ادارة المتحف يعينهما الوزير مباشرة بدون أخذ رأي البطريرك أو المجلس الملي

وهذه نتيجة يؤسف لها كثيراً من نتائج الخلاف والشقاق بين اخواننا الاقباط الذي لا يمكن أن يؤدي الا الى ضياع حقوقهم بدلا من حفظها وصيانتها

كما كانت عاقبة التدخل لدى وزير الحقانية تدخلا بغير مبرر اضاع حقاً لاسيما ان بعض من أتيح لنا أن نقابلهم من اعضاء المجلس الملي ذكروا لنا ان مسعى معالي يوسف سليمان باشا وكامل ابراهيم بك لم يكن بعلم بقية أعضاء المجلس أو بقرار منهم

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وبهذه المناسبة نذكر اننا نشرنا قبلا خطاب رئيس الوزارة لضبطة البطريرك وفيه يثبت ما قبله المجلس الملي من الغاء وظيفة مدير الديوان البطريركي على أن يقوم باعماله أحد اعضاء المجلس بدون أجر وقد اتصل بنا من مصادر يوثق بها ان المدير لما رأى في ميزانية المجلس عجزاً لا يمكن معه دفع رواتب جميع الموظفين في آخر هذا الشهر بادر في ٢٦ يناير فصرف راتبه ورواتب موظفي الديوان وحرر اذونات الصرف لجميع الموظفين العلمانيين دون القسوس وخدام الكنيسة ورجال الدين حتى يصيبهم العجز فلا يجدون ما يصرفون منه رواتبهم . ويرى الذين علمنا منهم خبر هذا التصرف الغريب ان القصد هو اثارة هؤلاء على البطريرك وانه اذا لم يكن هناك سبب غير هذا التصرف لكان وحده دليلا كافيا على صحة نظرية المجلس الملي في الغاء وظيفة المدير وحسن تصرف الحكومة في تأييد ذلك . ونحن نأسف مرة أخرى على هذا الحال ونرجو أن يوفق اخواننا الاقباط العقلاء الى تدارك الامر قبل أن يتسع الخرق وتضطر الحكومة الى التداخل الفعلي في أمر يجب ان تبقى بعيدة عنه

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية